



◆ من وثائق الثورة الجزائرية
محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة
(11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959)
القسم الأول

د. شاوش حباسي

**Les Archives de la révolution algérienne:
Procès verbaux de la réunion des dix
(11 août - 16 déc. 1959)**

Dr. Chaouch HABBACI

C'est une publication inédite, traduite du français à l'arabe et commentée, de l'ensemble des procès-verbaux de cette réunion tenue à Tunis. Etaient présents: A. Boussouf, B. Tobbal, B. Krim, Mohamedi Said, H. Boumediène, Sadek Dehilès, Ali Kafi, Lotfi, El-Hadj Lakhdar, Saïd Yazourène.

Ces procès verbaux sont très riches en information concernant la révolution algérienne de 1954 à 1959. Ils développent sa marche aussi bien à l'intérieur qu'à l'extérieur, ainsi qu'aux niveaux maghrébin, arabe et international.

التعريف بالمحاضر:

بناء على محتوى المطبوعة التي قدمت لنا من طرف إدارة الأرشيف الوطني ببيئر خادم، وهو مكان حفظ هذه المحاضر، فإنها سلمت إلى هذا المركز من طرف رئاسة الجمهورية الجزائرية إثر تدشينه سنة 1989.

وهذه المحاضر عبارة عن أزيد من أربعمئة ورقة بيضاء، من الحجم 21x31 سم، وزعت في شكل ملفات، كل جلسة في ملف على حدة. وقد ضم الملف في بعض الحالات



أكثر من محضر جلسة واحدة. ويحمل المحضر الأول رقم G0201 والأخير G0243، وهي أرقام القيد بمركز الأرشيف الوطني ببئر خادم، فيكون مجموعها بالتالي ثلاثة وأربعين محضرا.

وقد كتبت بممداد أزرق على وجهي الورقة في الغالب باللغة الفرنسية، وقراعتها ميسرة، والكتابة فيها غير مكدسة، بل تباعدت الكلمات عن بعضها في السطر الواحد، وتباعد السطر عن الآخر بما لا يقل عن سنتمتر ونصف. لذا فإنها تجمع بسهولة في قرابة ثمانين ورقة من نفس الحجم الذي كتبت عليه، إذا حررت بخط عادي وتباعد عادي بين الكلمات والأسطر.

ويفتح المحضر بذكر تاريخ الجلسة (اليوم والشهر والسنة)، ثم يذكر رئيسها والحاضرين فيها. غير أن أغلب المحاضر اكتفت بذكر تاريخ الجلسة ورئيسها فقط، ويتبين هكذا الحاضرون بذكر المحضر لأسماء كل المتدخلين في الجلسة.

وقد غابت بعض الملحقات من بعض المحاضر، ولا ندري سبب ذلك، وقد انتبهنا لهذا من نص هذه المحاضر نفسها، حيث أثبت محررها -أو محرروها- بأن ملحقا أو وثيقة أو تقريراً قد ضم إلى محضر ما، غير أننا لم نعثر عليه عندما تصفحنا هذا المحضر. غير أن السياق العام للمعلومات في هذه المحاضر لم يتضرر من هذا النقص، بل زخرت هذه الأخيرة بمعلومات عامة ودقيقة في آن واحد، من لدن أصحاب القرار على رأس الثورة. بقي أن نشير إلى أن جلسات هذا الاجتماع المطول قد عقدت بتونس(1)، إلا الجلسة الأخيرة فقد عقدت بطرابلس ليبيا.

طريقة عرض المحاضر:

لما كان مضمون محضر الجلسة عبارة عن حوصلة لكلام كل متدخل فيها، وكثرة الانتقال في بعضها من موضوع لآخر؛ وتكراره أو تدعيمه أو زيادة في المعلومات التي تتعلق به في محضر أو محاضر أخرى، فقد جمعنا المادة المتعلقة بموضوع واحد إذا كانت متناثرة في أكثر من محضر واحد.

وإن هذه الطريقة تسهل في اعتقادنا تتبع المادة في موضوع معين، ويسهل قبل تتبع المادة الرجوع إليها انطلاقاً من الفهرس المفصل الذي وضعناه في آخر هذا العمل.

وقد حرصنا على ترتيب المادة المضمومة إلى بعضها من محاضر مختلفة ترتيباً زمنياً تصاعدياً، حتى يتبين للقارئ المهتم والباحث المتخصص، تطور قضية ما من أول ذكرها في محضرها إلى إعادة ذكرها في محاضر أخرى.



وهذا التصرف التنظيمي لا يعني تقارير الولايات، لأنها قدمت منظمة في الغالب، فأثبتناها كما جاءت.

وقد حرصنا كذلك في ترجمتنا لهذه المحاضر على إعطاء المعنى المقصود بالذات من طرف المتدخل بإيراد مفردات عباراته ذاتها معربة، إذا أوردنا تدخله كاملا أو بعضا منه بعلامات التنصيص، وقد وضعنا المفردات والعبارات الدقيقة بين شولتين (" ")، في حالة ذكرنا للمعنى المفهوم من كلام المتدخل.

أما الإضافات الطفيفة في المتن، حتى يتضح المعنى في بعض الحالات أو يستقيم في حالات أخرى، فقد وضعناها بين قوسين، هذا وقد أثبتنا تعليقاتنا وشروحنا وإضافاتنا في الهامش، حتى نميزها تمييزا كاملا عن النص الأصلي للمحاضر.

تثمين هذه المحاضر:

في حدود إطلاعنا إلى الساعة التي كتبنا فيها هذه الأسطر، لم نقف على مطبوع جمع هذه المحاضر بلغتها الأصلية أو معربة، ولا على دراسة للثورة الجزائرية اعتمدت مادة هذه المحاضر، اللهم إلا إشارة خفيفة من طرف الأستاذ حربي، الذي ذكر بعض كلام العقيد لطفي الذي افتتح به الجلسة الأولى، وقد رفعت هذه الجلسة سريعا (2).

أما الدكتور سليمان شيخ فقد أجمل الحديث واقتضبه اقتضابا بخصوص هذا الاجتماع المطول حيث كتب: «... لم تتوصل «لجنة العشرة» إلى تحديد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (الجديد)، وتعيين تاريخ انعقاده إلا بعد مداولات طويلة وجادة دامت ثلاثة أشهر (من أكتوبر إلى ديسمبر 1959)».

وقد جعل الدكتور سليمان شيخ بداية الاجتماع في شهر أكتوبر كنتيجة لإعلان الجنرال ديغول، رئيس الجمهورية الفرنسية، يوم 16 سبتمبر 1959، عن «حق الجزائريين في تقرير المصير» (3)، الذي فتح الباب -حسب الكاتب- للتفاوض بين المتحاربين لتحقيق السلام، غير أن هذا الإعلان قد أدى إلى تعميق الخلاف بين الراغبين في انتهاج سياسة اعتدال ومصالحة مع الحكومة الفرنسية، وأنصار تصعيد القتال. وقد أدى هذا الخلاف -حسب نفس الكاتب دائما- إلى شل حركة الحكومة المؤقتة التي لم يستطع أعضاؤها التوصل إلى اتفاق على الأشخاص الذين سيكونون أعضاء في المجلس الوطني الجديد، وكذا دعوته إلى الاجتماع. وأضاف د. سليمان شيخ بأن «الأزمة قد أصبحت على هذا المستوى خطيرة جدا وقد استدعت تدخل وتحكيم القادة العسكريين» (4).

وبدأ الاجتماع قبل شهر أكتوبر (5)، وقد شرع فعلا في تحديد الأعضاء الجدد في المجلس الوطني الجديد ابتداء من شهر أكتوبر، وتصريح ديغول بحق الجزائريين في تقرير المصير قد صادف وجود العشرة في تونس، وكان قد مضى أزيد من شهر ونصف



على مباشرتهم لهذا الاجتماع.

أما بقية المادة التي أوردها الكاتب فهي لا تعدو أن تكون تفسيراً للحدث، وسيتبين من دراسة محاضر هذا الاجتماع مدى تطابق هذا التفسير مع حقيقة ما وقع.

وهكذا انطلاقاً من هذين الباحثين اللذين تعرض عرضاً لهذا الاجتماع، يتضح نقص معلوماتهما عنه، ونحسب أن نشرنا لمحاضر جلساته سيصحّ الهفوات ويؤكد أو ينفي أو يعدّل المعلومات المتداولة عند الذين كتبوا عن الثورة التحريرية بين 1954 إلى حدود 1959.

وهام أن ترى هذه المحاضر النور، لأن وثائق الثورة الجزائرية المنشورة عند إحصائها قليلة، ولم ينشر منها شيئاً ذا بال إلا محمد حربي في كتابه الذي عنوانه: «وثائق الثورة الجزائرية» (6). ولا خلاف بين المختصين في أنه لن يؤرخ تاريخ علمي سليم للثورة في غياب جل وثائقها، لذا فإن نشر هذا الجزء منها سيدعم ما نشر منها لتكون في متناول الباحثين والمهتمين (7).

I - الحاضرون في الاجتماع:

حضر الجلسة الثانية بتاريخ 11 أوت 1959 (8) كل من عبد الحفيظ بوصوف، وكان وقتذاك وزيراً للاتصالات العامة في الحكومة الجزائرية المؤقتة، والأخضر بن طوبال، وزير الداخلية، ويلقب باسم كريم بصفته وزيراً للقوات المسلحة. وحضر كذلك العقيدان سي ناصر (كذا) (وهو الاسم الثوري لمحمدي السعيد)، وبومدين (كذا) (وهو الاسم الثوري لمحمد بوخروبة)، بصفتهما على التوالي رئيسي أركان القاعدتين الشرقية والغربية.

وقد مثل الولاية الرابعة العقيد الصادق (الصادق دهيليس)، بينما مثل الولايتين الثانية والخامسة على التوالي العقيدان علي كافي ولطفي (والاسم الحقيقي لهذا الأخير هو درين بودراعوبن علي).

أما الولايتان الأولى والثالثة فقد مثلهما على التوالي الرائدان الحاج الأخضر (وهو لعبيدي محمد الطاهر) وسعيد يازورن موح محمد أمقران (9)، وقد فوض هذا الأخير بناءً على رسالة وردت من الولاية الثالثة (10). أما الولاية السادسة فلم تمثل في الاجتماع (11).

II - إثبات التمثيل في الاجتماع وسبب إقصاء البعض منه:

كان العقيد بوصوف أول المتدخلين في هذه الجلسة بصفته رئيساً لها، فسأل الرائد لعبيدي محمد الطاهر عن فحوى رسالة وردت من الولاية الأولى تطعن في تعيينه ممثلاً



لهذه الولاية. فرد لعبيدي بأن «رئاسة الأركان» ستستلم قريبا تقريرا سريا أعده كل من الملازمين الأول (Lieutenants) يوسف اليعلاوي ومحمد الشريف جار الله وعبد الوحيد عبد الصمد وعمار نصراري، المنتمين إلى ولايته، ثم سلم لعبيدي، تفويضا مكتوبا يخوله تمثيل الولاية الأولى، موضحا أن «حملة دعائية» قد شنت ضده من طرف ملازم أول من ولايته حضر إلى الاجتماع دون دعوة، رفقة مساعد (Adjudant) وبعض الجنود (12). أما العقيد كافي فقد قدم رسالة تنصيبه ممثلا للولاية الثانية.

ثم تطرق العقيد محمد بوخروبة إلى تمثيل الولاية الرابعة. فأوضح أن عمر أوصديق (13)، كان قد عين باستعجال من طرف العقيد أمحمد (14)، غير أن هذا الأخير قد تراجع عن هذا التعيين قبل موته. وأضاف العقيد بوخروبة بأنه كان مقررا أن يحضر العقيد أمحمد اجتماع العشرة، لكنه قتل في ظروف ظلت غامضة إلى اليوم (15). ثم واصل بوخروبة حديثه بقوله إن العقيد بلقاسم كريم وعبد الحفيظ بوصوف قد تمكنا من الاتصال هاتفيا بالرائد صالح (محمد زعمون)، لأن الرائد محمد (كذا) (بونعامة ؟) لم يجب مكالمتهم، فأكد صالح (16) عدم تمثيل أوصديق للولاية الرابعة ووافق أن يمثل هذه الولاية راجح زراري (عز الدين)، أو الصادق دهيليس، مع تفضيل الثاني.

ثم تدخل العقيد كريم وقال إنه استقبل من وقت قريب شابا برتبة مرشح (Aspirant)، لم يذكر اسمه، قد قدم من الولاية الرابعة، فأكد الشاب -حسب كريم- أن «قضية المؤامرة» بالولاية الرابعة تعود إلى رجوع العقيد أمحمد من الاجتماع بين الولايات (17)، فبعد إعلامه من طرف عميروش بتوغل (عيون العدو) داخل صفوف جيش التحرير بالولاية الثالثة، فقد رجع العقيد أمحمد مقتنعا بوجود «خونة» بولايته، وقد نصب لجنة تصفية (Commission d'épuration) (18).

كما أكد هذا المرشح -دائما حسب كريم- بأنه لم يسمع في وقت من الأوقات، ما يسيء إلى سمعة أوصديق، وإن شاعت شائعات باتهام ضابط سامي (رائد) (كذا). وبعد العقيد كريم، تدخل العقلاء محمد بوخروبة وعلي كافي والصادق دهيليس، فنبه الأول إلى جهود الفرنسيين لتصديع الصفوف الجزائرية، وبالأخص ضرب أطر الثورة عن طريق العملاء؛ ومثل لذلك بإرسال جنرالات فرنسيين رسائل إلى رائد بالحدود الغربية تهنئه على التسهيلات التي قدمها لهم.

أما علي كافي فقد أكد ما ذهب إليه بوخروبة، ثم اقترح إنشاء لجنة تحقيق. وأما الصادق دهيليس فقد استبعد تواطأ أربعمائة (400) مناضلا في ولاية واحدة، واعتبر أن «مؤامرة الزرق» من حيك عشرة أشخاص على الأكثر.

وفي آخر هذه الجلسة اقترح بعض الحاضرين (لم ترد أسماؤهم في المحضر)، أن يشارك أوصديق كمستشار عن ولايته، فقبول هذا الاقتراح بالرفض من طرف العقيدين درين بن علي وابن طوبال، اللذين اعتبروا مشاركته بمثابة طعن في مسؤولي الولاية الرابعة، واقترحا أن يتصل بالهاتف بالرائد محمد زعمون لأخذ رأيه مرة أخرى، وانتهى المحضر بهذا الاقتراح(19).

وأما عن عسكريي الحكومة المؤقتة الحاضرين في الاجتماع (كريم، بوصوف، وابن طوبال، وقد مر ذكر مناصبهم في هذه الحكومة)، فقد حضروا الاجتماع بحكم الشرعية الثورية والتاريخية، وكانوا هم الداعين الحقيقيين لهذا الاجتماع. وقد فرضوا حضورهم في كل الجلسات، حيث كانت رئاسة الجلسة تسند حتما لأحدهم، وتوارث السلطة الشكلية لرئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس(20).

(وقد عارض العقيد درين بن علي حضورهم في الاجتماع منذ الجلسة الأولى، وكانت هذه المعارضة سببا في رفع جلسات الاجتماع كما سبق وأن بيناه). (وللتفاصيل طالع الهامش رقم 8).

ولم يوسع الحضور إلى غير المذكورين سابقا، رغم الموافقة على التوسيع من طرف كل من بوخروبة ومحمدي السعيد ولعبيدي ودرين بن علي ويازورن. وكان العقيد بن علي من المدافعين عن حضور محمود الشريف(21) في الاجتماعات، ولم يلق دعما في طلبه هذا إلا من يازورن(22). وقد اقترح حاضري الاجتماع دون جدوى (لم يرد اسم من قدم الاقتراح في المحضر) أن يكون عمار أو عمران عضوا مشاركا في الاجتماعات، فكان الاعتراض من كريم، وأضاف بأن أو عمران قد أرسل إلى الخارج للاستشفاء وإثر عودته قام بحملة تشويهية ضد الحكومة المؤقتة(23).

III - سبب انعقاد اجتماع لجنة العشرة والداعون إلى عقده:

كان أول الشارحين لسبب حضوره في الاجتماع وسبب انعقاده العقيد كريم -بصفته رئيسا للجلسة- وقد انتقد طريقة تسيير الثورة من «أحد عشر وزيرا يمثل كل واحد منهم حكومة بذاتها»، وانتقد كذلك عجز الحكومة المؤقتة عن القيام بمهامها، واتخاذ القرارات وحفظ السر «أمام ضعف الثورة الخطير».

ثم تدخل العقيد بوصوف، الذي أكد بأن «إصلاح المؤسسات قد فرض نفسه» وأنه قد «كثرت شكاوانا من الحكومة (المؤقتة) والمجلس الوطني للثورة، فلماذا امتنعت عن حضور اجتماعات الحكومة بعد أن اتفقت مع الأخوين كريم وابن طوبال على ضرورة الإصلاح»،



ثم أضاف بأن «الحكومة (المؤقتة) قد أصبحت عبارة عن عدة حكومات، وكانت عاجزة دوماً عن اتخاذ القرارات، وياتفاق الجميع (أعضاء الحكومة) (24) وجب إنشاء مجلس ضيق لتسيير الثورة وتعيين مجلس وطني لتقديم له مشاريع دقيقة».

هذا وقد دعم طلب بوصوف وكريم وابن طوبال، محمود الشريف الذي قام بدوره إلى رئيس الحكومة المؤقتة (فرحات عباس) لائحة وافق فيها على استقالة الحكومة واختيار فريق جديد. فرضخ فرحات عباس، وأرسل دعوة إلى قادة الولايات في الداخل للاجتماع في أقرب الآجال، لتعيين مجلس وطني جديد للثورة تقدم له استقالة حكومته ويقوم (أي: المجلس الجديد) بتعيين أخرى جديدة (25).

IV - عن صلاحيات لجنة العشرة:

دار الحديث في الجلسة الرابعة (26) بتاريخ 13 أوت عن صلاحيات لجنة العشرة، بالخصوص: هل بإمكانها أخذ كل القرارات، أم أن صلاحياتها تقتصر على تعيين مجلس وطني جديد؟

وبعد أخذ ورد، خلص المجتمعون إلى خمسة آراء بعد الاستماع إلى سبعة متدخلين: فقد وسع ابن طوبال ومحمد بوخروبة صلاحيات الندوة بتعيين مجلس وطني جديد وتحضير المشاريع ومناقشة كل المسائل.

أما العقيدان كافي ودهيليس فقد اعتبرا أن هذا الاجتماع «يلغي كل المؤسسات القائمة» (المجلس الوطني والحكومة المؤقتة). وذهب العقيد بوصوف إلى أن «سلطة الشعب والمجلس الشعبي» بقيتا قائمتين.

وأما العقيد كريم، فعنده أن سلطة لجنة العشرة ظرفية تستمر إلى تاريخ تعيين مجلس وطني جديد.

وأخيرا تدخل العقيد درين بن علي، الذي عارض وجود مجلس وطني أصلا. وبعد الفصل في قائمة المسموح لهم بالحضور في الاجتماع، وتبيان الداعين الحقيقيين إلى عقده والاختلاف في تحديد صلاحيات لجنة العشرة بالضبط (27)، بدأ ممثلو الولايات في تقديم تقاريرهم وكان البدء بتلاوة تقرير الولاية الأولى.

V - تقرير الولاية الأولى:

قرئ التقرير (28)، يوم 14 أوت وكان مكتوبات -حسب محرر المحضر- باللغة العربية، غير أن محرر المحضر لخص مضمونه باللغة الفرنسية (29).



فعن الجانب المالي (30)، وبتاريخ شهر مارس 1959 فقد كان في حوزة هذه الولاية مائة وتسعة وسبعون "179" مليوناً، صرف منها تسعة وتسعون "99" مليوناً وبقي في خزانة الولاية ثمانون مليوناً "80".

ومن إجابة الرائد لعبيدي عن سؤال العقيد كريم، يظهر أن سلطة مسؤول الولاية الأولى كانت تشمل المناطق التالية: الأولى والثانية والرابعة والسادسة فقط.

وكان عدد الجنود حسب التقرير كما يلي:

أ- في الداخل (كذا):

المنطقة	المسلحون	غير المسلحين
01	809	482
02	1059	690
04	252	131
06	127	27
المركز	154	50
	2421 (كذا)	1386 + 5 (كذا)

المجموع = 3812 (31)

ب - في الخارج (كذا) (بالقاعدة الشرقية):

عدّد التقرير إجمالاً حوالي ألفين وسبعمئة جندي (2700) قبل فبراير 1959 وأردف ذلك بذكر قتلى وجرحى الولاية على النحو التالي:

المنطقة	القتلى	الجرحى
02	51	19
04	41	-
06	10	5
المركز	01	01
المجموع	102	25



ملاحظة: لم تقدم المنطقة الأولى معلوماتها، وقد أحصى التقرير إعدام ثلاثة وعشرين من «الخونة».

ومن خلال أسئلة بعض الحاضرين في الاجتماع الموجهة للرائد لعبيدي، تبين أن للولاية الأولى مسؤولين «بالدواوير» وأن لكل «دشرة» مجلسا مكونا من ثلاثة مسؤولين (العدالة، المالية، ونشاطات أخرى) (كذا)، كما أن النظام قائم كذلك في المدن.

وأما عن علاقات الولاية الأولى بالولايات الأخرى، فقد أوضح إرائد لعبيدي أنها غير «متصلة» بالولاية الثانية لعدة أسباب -على حد قوله- ولم يذكرها، وأما مع الولايات الأخرى (دون أن يحددها) فقد ذكر بأنها «جيدة» (دون تفصيل آخر)، وذكر كذلك بأن اتصالات الولاية الأولى قد انقطعت مع الهوقار، وأن الاتصال بقي قائما مع «منطقة سوف».

وأما عن «المنشقين» في الولاية الأولى فقد قدر عددهم بحوالي ألف ومائة شخص "1100" في البداية. وذكر أنه بعد اتصالاته بهم تقلص عددهم إلى حوالي خمسمائة "500"، وكانوا متمركزين حسب الرائد لعبيدي، بمنطقتي خنقت ومعاشي وكان عددهم حوالي مائتي شخص، وكان قائدهم ربحي الشريف.

أما بنو بوسليمان، وعددهم حوالي مائتي شخص فكانوا، حسب نفس المصدر يغيرون رئيسهم على رأس كل شهر.

وأما بنو ملول، فقد تقلص عددهم إلى حوالي ثمانين شخصا بعد موت رئيسهم (ولم يذكر اسمه).

وقد قدر بوخرورية في تدخله عدد بني بوسليمان والطوابة بحوالي ثلاثين ألف نسمة. وذكر الرائد لعبيدي بأنهم كانوا يعترفون بجيش التحرير ولا يعترفون بمؤسسات الثورة كلها، وقد اكتفوا بالرد على هجمات الفرنسيين فقط، دون المبادرة في الهجوم عليهم. وهذا -أضاف الرائد لعبيدي- سبب مسالة الفرنسيين لهم.

وقد وجد منهم -حسب نفس المصدر- من له اتصالات بالفرنسيين وأن تأثيرهم كان ضعيفا على المواطنين، وأنهم استغلوا مناسبة إعدام لعموري وموسى (كذا) لإثارة المواطنين، وقد استغلها الفرنسيون كذلك لنفس الغرض. لكن «آثار» الإعدام -حسب الرائد لعبيدي- بقيت محدودة بالولاية الأولى (32).

وبعد التنويه بمعنويات جيش التحرير والمواطنين العالية في الولاية الأولى، وتعاونهم المتبادل، ذكر الرائد لعبيدي أن الاستعمار قد جمع تقريبا كل سكان الولاية بمراكز متعددة، وأنه وجد في صفوف «القومية Goumiers» المكلفين بحراستها عدد كبير من

الجزائريين الذين التحقوا بالجيش الفرنسي، كما أحيطت كل «المداشر» بسياج من الأسلاك الشائكة.

أما عن الانتخابات (المحلية) فقد أوضح قائد الولاية الأولى بأن السكان كانوا يقاطعونها بالالتجاء إلى الجبال، وأن المساهمين فيها قلة قليلة كانت تجبر على ذلك. ثم ذكر كمثال قرية مروانة التي كانت تضم حوالي أربعين مسكنا، والتي خربت لأنها لم تمثل لتعليمات الفرنسيين، وكذا قتل امرأة رميا بالرصاص في مدينة خنشلة.

وعن سؤال عن الإمدادات البشرية التي قدمت للولاية الأولى من قبل الولايتين الثالثة والرابعة، أجاب الرائد لعبيدي بأن ثلاث كتائب من الولاية الثالثة وكتيبتين من الولاية الرابعة (ولا شيء من الولاية السادسة) (كذا)، قد حلوا بالولاية دون ذخيرة، «وحتى تتجنب الدعاية السيئة ضد جيش التحرير القائلة باستعمال عناصر من القبائل ضد العرب، تركنا هذه الكتائب بالمنطقة الأولى، ونقلنا جنود المنطقة الأصليين إلى المنطقة الثانية المليئة بالمنشقين، ولم يترك للكتيبة القادمة (للولاية الأولى) إلا ثلثي (2/3) جنودها وأكملت بثلثين 2/3 (كذا) من الجنود المحليين بغرض حسن استعمالها في الميدان إثر العمليات الحربية».

وبعد الاستماع إلى شروح الرائد لعبيدي، اقترح بوصوف تقسيم هذه الولاية إلى ثلاث مناطق حتى يفصل بين النمامشة والحراكتة والأوراسيين.

بينما اقترح العقيد كريم بأن يكون الحل في استقدام ألف ومائتين إلى ألف وأربعمائة جندي أجنبي عن المنطقة بإطاراتهم الخاصة إلى الولاية الأولى.

رد الرائد لعبيدي برفض فكرة تقسيم الولاية الأولى لأن ذلك سيفضي، حسب، إلى استقلال كل منطقة بتسيير شؤونها وقيادتها، وأوضح أن الانشقاق محصور عند الأوراسيين فقط، أما النمامشة والحراكتة فكانوا «يقبلون» بنظام جبهة التحرير.

لم يرد الرائد لعبيدي على اقتراح كريم بل تجاوزه باقتراح إعلان حرب ضد «المنشقين» وإن أدت -على حد قوله- «إلى إزالة قبيلتي الطوابة ويني بوسليمان، وبالأخص القليلة الأولى التي تضم حوالي سبعمائة منشقا، واقترح كذلك أن تواكب هذه الحرب بحملة دعائية ضد «المنشقين».

ولم يحظ اقتراح الرائد لعبيدي إلا بموافقة دهيليس، بينما فضل متدخلان هما بوخروبة وبوصوف حولا سلمية، وسكت المحضر عند هذا الحد دون توضيح آخر عن هذه القضية.



VI - تقرير الولاية الثانية:

قدم تقرير هذه الولاية العقيد علي كافي، ثم أعقبه بالإجابة عن أسئلة السائلين، وقد بدأ الحديث بتبيان هيكله وتنظيم المدن والقرى.

- **الهيكلية الإقليمية للولاية:** كانت تضم المنطقة والناحية والمقاطعة و«الدوار» و«المشطة»، وإداريا كان لكل دوار مجلس شعبي من خمسة أعضاء انتخبوا في شهر نوفمبر 1956، وكانت المهام المنوطة بهؤلاء الأعضاء هي على التوالي: رئيس المجلس والحالة المدنية، ومسؤول المالية ومسؤول الإعلام والدعاية ومسؤول التموين وأخيرا مسؤول الشرطة والأمن. وكان «الدوار» مكونا من تسع إلى عشر مشاطي، وضع على رأس كل واحدة منها مسؤولا ليدبر القضايا الخاصة بكل مشطة، كما أنشئت لجنة للتموين ولجنة قضائية وأخرى للأعمال الخيرية بكل مقاطعة، ووضعت الأولى تحت سلطة مسؤول التخزين، أما الثانية والثالثة فقد وضعتا تحت سلطة المسؤول السياسي. هذا ووجدت «لجنة زراعية» تحت إدارة طالب تخرج منذ وقت طويل من مدرسة الزراعة (لم يذكر اسمه) كانت تقوم بتوجيه الفلاحين.

- **الدرك والشرطة الريفية وحراسة الغابات:** وضع بين جنود جبهة التحرير اثنان إلى ثلاثة دركيين بكل «دوار» ودورية بكل مقاطعة، تحت سلطة المسؤول السياسي، وقد أسند لهؤلاء الدركيين مهمة الإشراف على الأمن والاستخبارات وحراسة المواطنين. أما الشرطة الريفية فقد كانت تحت مسؤولية المجلس البلدي، وأما حراس الغابات فقد كان عددهم ثلاثا في كل مقاطعة.

- **تنظيم المدن والقرى:** أدرجت كثير من المدن في نظام المنطقة أو الناحية أو المقاطعة بناء على قراري مجلس الولاية بتاريخ ماي ونوفمبر 1958. فنصبت قسنطينة «مدينة منطقة» (33)، تحت مسؤولية «رئيس المنطقة»، وهي مقسمة إلى ثلاث نواحي، مقسمة هي بدورها إلى ثلاث مقاطعات، وقسمت المقاطعات إلى ثلاثة أو أربعة أحياء حسب أهمية المقاطعة. وقد وضعت كل دائرة (Circonscription) تحت إشراف لجنة ثلاثية، أسند لاثنتين منهما على التوالي الجانب السياسي والاستخبارات والدعاية، وكان الثالث مسؤولا عسكريا. وتمتع التنظيم العسكري بالاستقلالية، فالمسؤولون العسكريون في المقاطعات كانوا تابعين لمسؤولي النواحي.

ولأسباب أمنية شكلت لجنتان لكل ناحية، واحدة داخل المدينة والأخرى خارجها. ومدينة عنابة هي الوحيدة التي استفادت من نظام المدينة الناحية»، وكانت حسب التقرير مسيرة من لجنة رباعية وكانت مقسمة إلى ثلاث «مقاطعات-أحياء»، وكان مقر تركز

اللجنة الرباعية للمقاطعة بداخل المدينة، وأما العمليات الحربية فكانت من اختصاص مسؤول عسكري واحد لكل مقاطعة (كذا).

وقد أدرجت عدة مدن في نظام «المدينة-المقاطعة» مثل قالمة والملية وجيجل وميلة وفج أمزلة والعلمة، وكانت اللجان المشرفة على تسييرها متركزة خارجها.

وبصفة إجمالية قدر التقرير التنظيم الهيكلي بالأحكام، غير أن الولاية كانت في حاجة ماسة إلى إطارات مما دفعها إلى التفكير في إنشاء مدرسة لتكوين الإطارات الإدارية والقضائية.

- **التقرير السياسي:** وقد تناول بالتحديد الحالة النفسية للمواطنين في الولاية وموقفهم تجاه الثورة، وكذا تفصيل عن عدد مراكز التجمعات التي أقامها الفرنسيون بالولاية الثانية. وقد تميز وضع السكان عموما بالفاقة والمعاناة مع الانطواء على روح ثورية، واختلفت الحالة النفسية للمواطنين باختلاف المنطقة الماكثين بها: فالمواطنون القاطنون بالمناطق المحررة منشرفين لجيش التحرير، وأما في المناطق المحرمة فإن ولاء المواطنين لجيش التحرير كان مستمرا رغم وجود الفرنسيين بالمشاطي، غير أن المواطنين كانوا متضررين من تعديات الجيش الفرنسي. وصنف العقيد علي كافي بعدها المواطنين في موقفهم من الثورة إلى أربعة أصناف:

- 1 - سكان الجبال: وكانوا متميزين بالمقاومة الشديدة للمستعمر.
- 2 - سكان السهول: وكانوا جد واثقين في جيش التحرير.
- 3 - مراكز التجمع: كان فيها أقلية واقعة تحت تأثير ودعاية المستعمر، وهذا رغم صلة إدارة جيش التحرير المحلية الدائمة بهذه المراكز، وهذه المراكز كانت موزعة على النحو التالي:

المنطقة 01	المنطقة 02	المنطقة 03	المنطقة 04	المنطقة 05	المنطقة 06
05	12	26	30	-	73

4 - سكان المدن: كانوا عموما منطوين على «روح ثورية»، وإسهاماتهم جلية للثورة، غير أنها كانت متغيرة بتغير ضغط المستعمر بواسطة «المكتب الخامس»، و«الخلايا الإدارية المدنية» (S.A.U) والدعاية المضادة، و«الطبقة الثرية» في المدن (التجار الكبار والصواغ والملوك الكبار) «تدعم الثورة ماديا، لكنها لا تفعل ذلك إلا حفاظا على مصالحها وحياتها».



وأما «الطبقة المتوسطة» (موظفون، تجار ومزارعون) فجميعهم مساندين ماليا وماديا للثورة، وكذا الحال بالنسبة «للطبقة الشغيلة»، غير أن «قسما ضئيلا» من المواطنين كان يتعامل مع المستعمر ويشمل المحكوم عليه بالإعلام بسبب الخيانة، والذين وضعوا المصالح الشخصية والعائلية فوق المصلحة الوطنية، وأخيرا أقارب ومعارف الجنود الجزائريين الذين كان المستعمر يمارس عليهم ضغوطا.

- الوضع الاقتصادي: غطت المناطق المحرمة منذ نهاية سنة 1956 إلى حدود صائفة 1959 ثلثي تراب الولاية، وفرض المستعمر على سكانها وضعاً بئيساً. فسكان المناطق الجبلية الفقيرة في مواردها (القل- عزابة -اليدوغ- عنابة) عاطلين عن العمل منذ أمد بعيد، وهم عاجزين على سد حاجاتهم الغذائية الأساسية وكانوا في حالة يرثى لها. أما في المراكز الحضرية (المدن) فإن البطالة والأعباء كانوا يتقلون كاهل العائلات. وسبب فقر هذه العائلات يعود أساسا إلى تخريب ممتلكاتهم من طرف المستعمر، وقتل مواشيهم إثر عمليات التمشيط، والمراقبة والقصف الجوي وبواسطة مدفعية الميدان، وكذا منع إقامة الأسواق.

وتنفيسا عنهم قدمت الولاية الثانية لهم ثلاثين مليون فرنك في شهر أفريل 1958، قسمت على النحو التالي:

اثنا عشر مليونا للمنطقة الأولى.

أربعة عشر مليونا للمنطقة الثانية.

عشرة ملايين للمنطقة الثالثة.

هذا وكانت تقدم سلفيات سنوية عينية من الحبوب ومالية للمزارعين، ولم تتمكن الولاية من تقديم الأوبى بقدر كاف لسكان الولاية بسبب كثرة الأمراض وانتشارها من جراء بؤسهم.

- الدعاية: خارج المدن والقرى فهي من اختصاص المسؤول السياسي بواسطة البيانات (Tracts) ولجان الدعاية، ومنذ ماي 1958 فقد اتجه العمل لكشف نوايا الحكومة الفرنسية من إجراء الانتخابات والاستفتاءات والانتخابات التشريعية والبلدية وانتخاب المستشارين العامين. أما داخل المراكز «فيستعمل الراديو والبيان المكتوب» ويساهم في هذا العمل كذلك التنظيم المحلي، وكان الإخبار عن العمليات العسكرية التي كان جيش التحرير يقوم بها يحدث صدى كبيرا في الأوساط الشعبية. وأما الإرسال الصوتي عن طريق الراديو من تونس والرباط فقد كان يتشوق إليه دوما.

- التقرير العسكري: الولاية الثانية مكونة من خمس مناطق بما في ذلك قسنطينة، وحدود هذه الولاية «معلومة» وكذا حدود المناطق والنواحي (كذا)، (وقد أشار محضر



اجتماع 15 أوت إلى وضع مخطط حدود الولاية في الملف، لكنه غير موجود فيه). وقد قسم جيش التحرير إلى كتائب (Compagnies) وفصائل (Sections)، وأفواج (Groupes)، وأنصاف أفواج (Demi-groupes) وأسندت قيادة الكتيبة إلى قائد ونائبه، وهي تشمل ثلاث مقاطعات، أي اثنين وسبعين جنديا وثمانية عشر عريفا (Caporaux)، وتسعة رقباء (Sergents) وثلاثة قواد مقاطعات بنوابهم الثلاثة.

وأما الفصيلة فهي مكونة من قائد ونائبه وثلاث فرق من أربعة وعشرين جنديا وستة عرفاء (Caporaux) وثلاثة رقباء (Sergents)، والفرقة التي يقودها رقيب تشمل نصفين فوجين على رأس كل واحدة منهما عريف.

توزيع الوحدات المقاتلة في المناطق وتعدادها مبين في الجدول التالي:

المنطقة	العدد
الأولى	1238
الثانية	582
الثالثة	872
الرابعة	600
الخامسة	46
المجموع	3338

ملاحظة: جنود الولاية الماكثون على الحدود الشرقية غير معدودين في هذا الجدول

الفدائيون: وهم منظمون في المراكز الحضرية في شكل خلايا سرية، بينما هم منظمون في شكل فرق وكتائب في المراكز الريفية، وعددهم كالاتي:



المنطقة	العدد
الأولى	22
الثانية	42
الثالثة	54
الرابعة	-
الخامسة	-
المجموع	118

الوحدات الاحتياطية: (غير مشار في المحضر إن كانت من الفدائيين أو من المجاهدين، ويظهر أنها من المجاهدين وإن وردت في المحضر مباشرة بعد تعداد الفدائيين).

المنطقة	العدد
الأولى	358
الثانية	501
الثالثة	317
المجموع	1176

الوحدات المساعدة:
- الدرك:



المنطقة	العدد
الأولى	282
الثانية	97
الثالثة	117
الرابعة	-
المجموع	499 (كذا)

- حراس الغابات:

المنطقة	العدد
الأولى	24
الثانية	12
الثالثة	42
الرابعة	-
المجموع	78

- الاستعلامات والمواصلات: بالولاية مائة وتسعون «ساعي بريد» (Postiers).

- الاتصالات اللاسلكية: بدأ استعمالها في الولاية منذ ديسمبر 1957 تحت إشراف تقنيين متمكنين.

- التموين: بكل منطقة ومقاطعة مسؤول خامس مكلف بالتموين، كما وجدت لجنة لتوزيع الأغذية بكل مقاطعة تحت إشراف «المقتصد».

- العيادة الطبية: وتتضح في الجدول التالي:



المنطقة	عدد المرضى	المساعدون
الأولى	09	30
الثانية	05	15
الثالثة	08	28
الرابعة	02	16
المجموع	24	89

- مخازن السلاح: باستثناء المنطقة الخامسة (قسنطينة) فكل المناطق الأخرى كان لها مخازن للسلاح، والولاية الثانية لم تكن تستعمل إلا الأسلحة الخفيفة بما في ذلك استعمال بعض FM 26-29، وأما القطع الكبيرة فقد دفنت لغياب الذخيرة، وكان نصف مقدار أسلحة الولاية من صنع غير فرنسي (ألماني وإنجليزي)، وقد كان لكل سلاح فردي حوالي مائة خرطوشة كذخيرة.

- حالة عتاد جيش التحرير: حالة جد سيئة في المناطق الجبلية (الجملة سطرت في الأصل)، خاصة في المناطق المحرمة بسبب الحصار المضروب عليها منذ 1956 (34)، وبالخصوص المناطق والمدن التالية: الديوغ، دباغ، عزابة، سكيكدة، القل، الميلية، الطاهير، وجيجل. وقد استولى الفرنسيون على المدن الأربعة الأخيرة في صائفة 1959، وكان للولاية في منطقة القل أهم المراكز.

وأما في السهول فكان التموين بالمواد الغذائية عاديا (35)، لكن اللباس كان صعب الاقتناء لنفس السبب المذكور أعلاه، وكان المبيت يتم غالبا في الغابة وبإمكانات محدودة.

- معنويات جيش التحرير: وهي جيدة على العموم رغم المشاكل المتعددة «غير أنه إذا لم يتخذ حل عاجل يسمح باختراق خط موريس فإن معنويات الجنود ستتهار» (والتسطير في الأصل).

ثم أشياء العقيد كافي بانضباط الجنود وشجاعتهم وحسن صلتهم بالشعب، ثم تحدث عن ضعف التدريب العسكري الذي يرجع أساسا إلى نقصان الأطر، وإن طرأ تغير طفيف في هذا الجانب من جراء الدروس والتوجيهات العسكرية التي حوّاها الكراس الذي أرسل من طرف الولاية الثانية.



هذا وقد أنشئت «مدرسة لتكوين الأطر» على مستوى الولاية، وقد باشرت عملها منذ ديسمبر 1958 تحت مسؤولية «ممرنين ذووا خبرة»، وقد أنيطت بهذه المدرسة مهمة تكوين ممرنين في مدة ستة أشهر، والمدرّبون (بفتح الراء) عبارة عن مجموعات من كل مناطق الولاية، وسيعودون كل إلى منطقته عند انتهاء التدريب.

وقد اهتمت الولاية بتكوين مسؤولين سياسيين لتدعيم مناطقها، وشمل برنامج الدراسة المواد التالية: تاريخ الجزائر وشمال إفريقيا، تاريخ جبهة التحرير والثورة، وكان هناك حرص على رفع «المستوى السياسي» عند الجنود كتنقبّل «وجود أجنبي في الجزائر» (كذا)، وتحقيق الاستقلال وعودة السيادة للجزائريين، وتوضيح الإصلاح الزراعي بناء على أرضية الصومام.

- الاستراتيجية والتكتيك الحربي: أمام الصعوبات التي كانت تواجه الولاية عسكرياً، فقد التّجأت إلى اعتماد التكتيك الحربي المتمثل في عدم مواجهة العدو علماً كان يريد إحداث حرب مواجهة بأعداد كبيرة من الجنود، والعمل على تمهيل سيره وكذا انتشار جيش التحرير في «كل مكان» (في الولاية).

وكان تخصص جيش التحرير الوطني في نصب الكمائن والاقترام المدرّوس عن طريق فرق خاصة هجومية والعمل الفدائي وتخريب منشآت الاستعمار، و«قد بذلت جهود» في الاتجاه الأخير.

- تنظيم قوات العدو ومعنوياتها: كانت إحدى عشرة محافظة (Subdivisions) مأكثة بالولاية: جيجل، ميله، سطيف، العلمة، المليّة، قسنطينة، قالمة، سكيكدة، عزابة، وادي زناتي وعنابة. وكان يتولى قيادة كل محافظة جنرال أو عقيد، وقد استقر عدد قوات الفرنسيين في حدود 170.000 جندي على اختلاف تقسيماتها، بما في ذلك الجنود «القومية» (Les goumiers).

وكان لكل محافظة هيئة أركان على رأسها جنرال وعشر كتائب، وقد قسمت كل كتيبة إلى أربع مقاطعات على رأسها عقيد، وقد قسمت المقاطعات بدورها إلى أربعة «فروع-نواحي» (Sous-secteurs) وضع على رأسها مقدم (Lieutenant colonel).

أما معنويات جيش الاستعمار «فلم تكن جيدة»، بل غلبت عليه «السامة الشاملة»، وقد اعتمد العدو في تكتيكه الحربي ضد الولاية على التوالي: الحصار وحرب العصابات والحرب النفسية وغلق الحدود وتقوية المراكز الاستراتيجية التي زودت كلها بالمدفعية من عيار 105، والتي كان يستعملها في كل هجوم أو اشتباك أو كمين ضداً.

وقد أرفق المستعمر هذا كله بمدارس متخصصة في الاستخبارات (بالحامة وسطيف) تخصصت في تكوين المخبرين رجالاً ونساءً، وكانوا مكلفين بالتوغّل داخل جيش التحرير.



هذا، ووجد في أرزيو حينذاك مدرسة لتكوين «إطارات في الاستخبارات» كانت تعلم الجزائريين كيفية التجسس على جيش التحرير، غير أن المتخرجين من هذه المدرسة كانوا يكتشفون بسرعة إثر عودتهم إلى قراهم.

وقد شن الفرنسيون عدة غارات مركزة سنة 1958، وكانت الأولى استكشافية لمراكز جيش التحرير في المناطق ومقر الولاية، وقد شكل الفرنسيون «خط تمشيط» طوله أربعين (40) كلم، انطلاقا من البحر إلى حدود مدينة ميلة، وقد كان مركز الولاية آنذاك بهذه المنطقة فاضطررنا إلى مغادرتها.

وقد هاجم العدو الولاية مرة ثانية في شهر ماي 1958، وثالثة في نفس السنة، وكان هدفه الاستحواذ على مركز الولاية، غير أن الهجوميين عجزا عن تحقيق هذا الهدف.

أما «القومية» (Les goumiers) فقد تزايد استعمالهم، حتى أصبح عددهم ضخما، غير أنهم كانوا لا يمثلون قوة حقيقية ضد الثورة: فطريقة انضمامهم إلى صف المستعمر، ومواقفهم أثناء المعارك تدل على أنهم خطر على الفرنسيين. و«القومية» مجندون من فئة المتعاملين مع الاستعمار ويغلب عليهم عنصر الشباب الذين حملوا السلاح إلى جانب فرنسا للنجاة من بطشها. وقال العقيد كافي بأنه إذا تطورت حالة الولاية عسكريا فإن قسما كبيرا من القومية سيلتحقون بالثورة، خاصة الدفعات التي التحقت بالجيش الفرنسي ابتداء من صائفة 1957. وأضاف كافي بأن ما عقد علاقات بعض هؤلاء «القومية» مع المستعمر وجود أصهار لهم في المراكز (أي المحتشدات).

- **الفدائي الذي لم يطلق النار على ديغول:** قال العقيد كافي بأن هذا الفدائي كان حاملا لرشاش، غير أنه لم يتلق الأمر برمي الرصاص على ديغول، ولما تلقينا الأوامر من الحكومة (المؤقتة) «أطلق فدائيون النار على موكب الرئيس الفرنسي غير أن السيارة التي أصيبت كانت لحراسه الخاصين».

- **إحصاء لقتلى الولاية:** ذكر كافي في تقريره بأنه غرق كثير من المجاهدين في نهر السييوس، وقد حدث وأن غرقت مجموعات من عشرين إلى ثلاثين جنديا دفعة واحدة. وأما في الأنهار الأخرى فلم يتعد عدد الضحايا الخمس عشرة، وسبب هذا الغرق عائد إلى ضغط العدو الدائم.

وقد قدر العقيد كافي قتلى الولاية على خط موريس بحوالي خمسة آلاف "5000" شخص، وهذا الإحصاء خاص بعابري الخط من الداخل في اتجاه الخارج فقط.

- **«التمرد» في الولاية:** حدثت، حسب تقرير العقيد كافي، حالة واحدة فقط، وكان من ورائها خالد بن حاسين (أوحسين، بفتح الحاء)، وكان مسؤولا سياسيا عن مقاطعة



بالولاية، وقد قدم من الولاية الرابعة، وقد انضم إليه اثنان أو ثلاثة وعشرون جنديا، وقد التجأ إلى الولاية الأولى، ومنهم من التحق بالفرنسيين.

- علاقة الولاية الثانية بالولاية الثالثة: قال كافي بأنها «علاقة عادية بخصوص المرور والتمرير» (جنود-بضائع-سلاح) غير أن الاتصال غير منظم (Question à mettre en place).

- الموارد المالية للولاية (مال وذهب): معدومة.

VII - تقرير الولاية الثالثة:

قدم هذا التقرير (36) الرائد سعيد يازورن، وذكر أنه يعود إلى 4 يناير 1959.
- الوضع العسكري: ملكت الولاية حسب التقرير خمسة عشر ألف جندي 15.000 وعشرة آلاف مسبل 10.000، وكانت نسبة 74٪ «من الوحدات القتالية» تملك أسلحة حربية، أخذ 40٪ منها من العدو بعد كمائن في أغلب الأحيان. وأما «الوحدات المساعدة» فنسبة 25٪ منها تملك أسلحة حربية، بينما جهزت البقية ببنادق صيد وعبوات متفجرة (Grenades)، وأما «المسبلون»، وكان عددهم في تزايد، فقد كانوا مسلحين ببنادق صيد وعبوات متفجرة وخناجر... الخ.

- تنظيم الولاية: «مطابق لتوجيهات 20 أوت» (مؤتمر الصومام) أي: أربع مناطق وست عشرة ناحية وأربع وخمسين كتيبة، هذا وقد جزئت المقاطعة، ولا تحمل المناطق أسماء أماكن (Localités) ولكنها تحمل أرقاما.

وقد نصب «قائد سياسي-عسكري» عينه ثلاثة مسؤولين: المسؤول السياسي والمسؤول العسكري ومسؤول الاتصال.

وقد استحدثت فروع أخرى مثل التموين والأوقاف والاتحاد العام للعمال الجزائريين (37)، والصحافة والخدمات الصحية وهي تسير من طرف ملازمين أول تابعين لقيادة أركان الولاية، ورؤساء المناطق برتبة نقيب، أما في النواحي فهم برتبة ملازمين (S/Lieutenants) وأما رؤساء الفصائل (Sections) فهم برتبة مساعدين (Adjudants).
وتجتمع الناحية مرة في الشهر، والمناطق مرة كل شهرين بحضور مسؤول من الولاية، وتوزع نشرية المقاومة الجزائرية (La résistance algérienne).

- تنظيم الوحدات وچالتها المادية: «وحدات الاقتحام (Bataillons de choc) وأخرى متحركة قائمة في المناطق، وكذا خلايا وأفواج على مستوى المقاطعة، ويتجمع الفدائيون في المدن في شكل خلايا من خمسة أفراد، ويضم فوج المسبلين ثلاثة أفراد».



وعلى المستوى الجهوي، كان يعمل قطاع خاص في ميدان تقنيات القتال، وأنشئ قسم لتصليح الأسلحة وصناعة المتفجرات بكل منطقة، هذا إضافة إلى «مدرسة لتكوين الإطارات» كانت متمركزة بالولاية.

وكانت الولاية باستمرار منذ نهاية 1958 مسرحا لهجومات فرنسية ضخمة: حشد العدو قواته الثلاثة، البرية والجوية والبحرية، وقد استعمل الغازات السامة والنابالم.

وقد سبق هذه الغارات حصار اقتصادي كان الهدف منه تجويع جيش التحرير والشعب، وأما متاعب الولاية فكانت تتمثل في ثقل الحصار الاقتصادي «لأن العدو خرب اقتصادنا»، وكذا نقص البذلات العسكرية والدواء والمال.

- معنويات المجاهدين والشعب: على العموم فإن معنويات المجاهدين جد مرتفعة، غير أن نقص الذخيرة يهزها، وقطاع الدعاية والإعلام كان يعمل على كل المستويات: المقاطعة، الناحية، المنطقة والولاية. وكان فريق من خمسة أعضاء يشرف بمقر الولاية على إصدار جريدة النهضة الجزائرية (La renaissance algérienne)، نشرة داخلية وبيانات إخبارية (Tracts) وتحقيقات وأفلام.

وتتقيف الجنود كان يتم عن طريق نشر «كتب بيضاء» «يهاجم فيه المصاليون والخونة» وكذا انتقاد مبدأ تقديس الأفراد، وكان يشجع النقد الذاتي والنقد البناء وتعميم فكرة تجديد جيش التحرير بواسطة الشباب، وكذا العمل على رفع مستوى الجندي الثقافي عن طريق دروس في اللغة العربية و«أحاديث» في التاريخ والجغرافيا وتعليقات سياسية. «وأما الشعب المضطهد والمجمع في المراكز الأمنية فإنه ناضج للاستقلال ومساند لجيش التحرير، وقد كان إضراب 1958/11/01 شبه شامل، ودليل على هذه المساندة».

- قوات الفرنسيين المحاصرة: أقام الفرنسيون ثلاثين مركزا عسكريا في كل مقاطعة، وعددها إجمالا في كل الولاية يقارب خمسمائة مركز، حشر فيها خمسة وثلاثون ألف جندي فرنسي 35.000.

- الوضع الثقافي والاجتماعي والديني: كان بالولاية ألف 1.000 مدرس، يتقاضى الواحد منهم عشرة آلاف فرنك بالمناطق الجبلية وخمسة عشر ألف فرنك في المدن، وكان يقدر مجموع التلاميذ المتدربين -ذكورا وإناثا- بأربعة وثلاثين ألف وسبعمئة وتسعة وسبعين 34.779، وكان المجاهدون يتلقون دروسا لتحسين مستواهم في اللغة العربية بمعدل أربعة دروس من ساعتين في الأسبوع إذا كان الوضع ملائما.

وطلب مقدم التقرير بأن تمنح الحكومة المؤقتة منحا للشباب، وبالأخص للذين أوفدوا إلى الخارج، وذكر الرواد موح أولحاج وعبد الرحمن ميرة وسعيد (يازرون؟).



وأما عن زواج الجندي فقد ذكر التقرير بأنه ممكن غير أنه كان مقننا، وكان يمنع تناول التبغ في الولاية وكانت الصلاة إجبارية على جميع الجنود (38)، «وقد منع السكان من السفر إلى فرنسا».

هذا وقد أرفق محضر تقرير هذه الولاية بالحصلة المتنوعة التالية العائدة إلى شهر نوفمبر 1958:

الحصلة	
31	المجننون الجدد
39	القرى المهجورة
30	القرى المقتبلة
150	المنازل المحروقة
05	المراكز (الفرنسية) المقامة حديثا
05	الحركة (سكون الرءاء) الجدد
80	الشهداء (من المجاهدين)
18	انساجين (من المجاهدين)
09	الملتحقون بالعدو
16	قناصة و«قومية» فارون من الجيش الفرنسي
133	خونة قضى عليهم (كذا)
812	أشخاص أودعوا في السجن أكثر من ثلاثة أشهر (كذا)
379	الأسرى المسرحون
296	القتلى المدنيون
177	عناصر قدمت من فرنسا
56	عناصر غادرت الولايات دون رخصة
473	عائلات المجاهدين الغنية عن مساعدتنا (كذا)
255	عائلات المسبلين الغنية عن مساعدتنا (كذا)
34.779	عدد التلاميذ المتمدرسين



VIII - تقرير الولاية الرابعة: (39)

(قدم التقرير عمر أوصديق في اجتماع يوم 20 أوت (40)، وكان تقريره مقتضبا جدا، وقد جاء في مجمله في شكل اقتراحات، ثم أعقب بمجموعة من الأسئلة طرحها عليه بعض الحاضرين، وإجاباته وإن كانت مجملة في أغلب الأحيان، فهي بالمقابل غنية بالمعلومات المختلفة).

- الوضع العسكري: (ويعود إلى خمسة أشهر قبل تاريخ الاجتماع)، فقد أحصى أوصديق مائة وثمانية ضابطا "108"، منهم عقيدتين ورائدين وأربعة عرفاء (Capitaines)، وأما البقية فكانت رتبهم مرشحين (Aspirants)، وكذا مائتين وخمسة وثمانين "285" برتبة ضباط صف (Sous-officiers). ومجموع الجنود ألفان ومائتان وثلاثة وستون 2.263 بمؤطريهم من الضباط، بما في ذلك «الكومندوس»، وكانوا موزعين على المناطق.

وقد أحصى أوصديق كذلك ألفين وخمسمائة 2.500 بين مسبل ومقتصد وعامل بالمصالح الصحية وبصناعة المتفجرات.

وتعداد جيش جبهة التحرير وتوابعه بالولاية، حسب أوصديق، خمسة آلاف ومائتين وخمسة 5.205، إضافة إلى ثلاثمائة حارس.

ثم ركز بعدها قارئ التقرير على المشاكل المتنوعة التي كانت تتعرض لها الولاية كنقص الوسائل العسكرية والمال والإطارات وغياب التوجيهات والتنسيق مع الولايات الأخرى، ما عدا المنطقتين الرابعة والسابعة بالولاية الخامسة. وأشار كذلك إلى ضعف مصلحة الاتصال وتآقلم الفرنسيين مع التكتيت الحربي المتبع من طرف الولاية.

(وإثر المسألة والنقاش الذي دار بين عمر أوصديق والحاضرين في الاجتماع، أثار هذا الأخير جملة من الانطباعات وأوضح بعض القضايا المتعلقة بهذه الولاية وبغيرها من الولايات، كما أجاب عن أسئلة متفرقة تفصيلها فيما يلي:

اعتبر عمر أوصديق أن تعيين العقيد عمارة بوغلز على رأس القاعدة الشرقية بمثابة «عمل انتهازي» لأن هذا الأخير، حسب، لم ينل الرتبة (عقيد) إلا لأنه اعترض على إدخال الأسلحة داخل التراب الوطني.

وانتقد عمر أوصديق في نفس السياق موقف لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) والحكومة المؤقتة بسبب عدم تدخلهما لفض النزاع بين الولايات فيما يخص حدود كل واحدة منها وكذا مسألة التمويل.

- الشيوعيون بالولاية: تعرض «ممثل الولاية الرابعة» إلى جماعة الشيوعيين بهذه الولاية، فقال إن ولايته قد قبلت أن يشكل الشيوعيون «فرقة مسلحة» (Maquis)، غير أن فرقته هذه لم تعمر طويلا إذ فككها المستعمر، ثم أضاف أوصديق بأنه بقي بالولاية الرابعة أكابر مسؤوليهم وعلى رأسهم عبد الحميد بوضياف، ولم تسند لهم مسؤوليات داخل الجيش، بل وجهوا إلى المغرب الأقصى(41) وختم هذا الموضوع بقوله إن «الولاية لا تعرف اليوم مشكل الشيوعية».

- تنظيم الولاية وعلاقتها بالسكان: أما عن تنظيم المدن بالولاية فقد بين أوصديق بأن لكل مدينة مسؤولا واحدا وثلاثة نواب، كان أولهم مختصا بالعمليات العسكرية وثنائهم بالاستخبارات وثنائهم بالجانب السياسي، وكل هؤلاء كانوا عسكريين قاطنين خارج المدينة.

وصعوبة العمل الثوري، حسب أوصديق، كانت تتمثل بالخصوص في فعالية الاستخبارات الفرنسية: «ففي كل بيت كانت له عين علينا، هو يبيت عيونه بالخصوص بين أهم جامعي المال للجبهة، لذا فإن دوام «تنظيم» الجبهة داخل المدن يستلزم الحفاظ على السر وتقليل عدد المسؤولين في عين المكان».

وأما عن اختيار القادة حسب الانتماء القبلي (أي أن يكون القائد من ذات القبيلة)، وهو أسلوب اعتمدته الولاية بتحفظ، فقد ذكر أوصديق أنه وإن أعطى نتائج سريعة وحسنة في العاجل، فقد ولد نتائج عكسية في الأجل.

وإذا كانت الولاية تساعد المواطنين خلال سنة 1956 بحكم توفر الموارد المالية، فقد أصبحت بعد هجمات المستعمر طيلة سنة 1957 لا تقدر على القيام بذلك لأنها لم تعد تملك نفس الإمكانيات المادية، ولم تعد عائلات «الجنود» تحظى كلها بالإعانة المادية من الولاية، لذا فقد رخصت هذه الأخيرة للمواطنين بالعمل بالخلايا الإدارية المتخصصة (S.A.S) التابعة للمستعمر شريطة أن يدفع العامل بها نصيبا من مرتبه للجبهة.

- حركة بلحاج ووضعية «البلحاجيين» ومناضلي الحركة الوطنية (MNA): تعرض أوصديق إلى «حركة بلحاج المصالية»(42)، بالولاية الرابعة، فذكر أن هذا الأخير كان مسؤولا جبهويا بالعاصمة، غير أنه «خان القضية وهو بالسجن وأمام محكمة العدو».

«وبعد خروجه من السجن جاء إلى منطقة متيجة فرخصت له الولاية الثالثة بإنشاء تنظيم للجبهة، وبدأ عمله المسلح تحت راية معاداة الشيوعية، ثم شرع في اتهام جيش التحرير وجبهته بالشيوعية، وقد حاربنا بالأسلحة التي تسلمها من العدو، واستقر بهضبة الشلف معلنا بأنه تحصل على الاستقلال الداخلي وكان يرفع العلم (كذا) (ولم يذكر



أوصديق أي علم كان يرفع)، ولم يقتل جنوده فرنسيا واحدا، وكان عددهم حوالي سبعمائة وخمسين 750. «فقاتلناهم وتمكنا من إقناعهم بالانضمام إلى جيش التحرير، ووعدناهم بإيفادهم إلى الخارج، لكننا قتلنا قادتهم، وقد يكون هذا خطأ ارتكبناه، وأدمجنا الجنود» (في صفوف جيش التحرير).

ثم ذكر أوصديق أن بعض «البلحاجيين» قد تمكنوا من الوصول إلى رتبة مساعد (Adjutant)، وأن أحدهم كان وقتذاك ممرضا بكتيبة، وقد أضاف أوصديق أن بعض المصاليين قد تمكنوا، بعد المرور بالمراحل الأربعة، أن يصبحوا قادة جهويين. «فعندنا في الولاية سي (اسم غير مقروء) وسي محمد، الذي انضم إلى جيش التحرير بداية سنة 1956، وسي عز الدين وسي عبد النور الذي جرح سبع مرات، ورشيد قورمي، وهو الآن مسؤولا سياسيا «ملازما» (Lieutenant)، وموجودان كذلك في صفوفنا سي موسى وسي محمود، وهما الآن بالمنطقة الثانية، ويشغل الثاني كمسؤول سياسي (Lieutenant (politique)).»

بعدها ذكر أوصديق مجموعة من النقباء المصاليين العامين بالولاية هم على التوالي: سي لخضر، سي لطيف، سي موح (اقترحه أوصديق لتسيير ولاية)، أما سي أحمد الذي لم تكن له رتبة، فقد رشحه أوصديق للاستعلامات.

- اتصالات جيش تحرير الولاية بمراكز التجمع والسيطرة على الوضع: خلاصة ما ذكره أوصديق عن هذين العنصرين، أن الاتصال كان قائما بين «النظام» ومراكز التجمع في سرية تامة، كما أشار أوصديق إلى ظلم المستعمر للمحتجزين، وقد قتل أطباء هذه المراكز موقوفين عن طريق الحقن، وكان يتعدى على شرف النساء الجزائريات في هذه المراكز بعد تعقيمهن، حتى لا يفضح الأمر.

أما عن «مراقبة» جيش التحرير لسكان الولاية فقد أفاد أوصديق بأن سكان الشلف والسيرسو ومنطقة بني عزرة وعين بسام وقسما من الأخضرية كانوا تحت إشراف جيش التحرير غير أن قسما من سكان السهول وبالخصوص في سهل متيجة كانوا بعيدين عن «مراقبة» جيش التحرير بسبب قوات المستعمر الكثيفة. وكان تعدادها مائتي ألف جندي تقريبا بما في ذلك حراس المقاطعات، وكل مزرعة في متيجة عبارة عن مركز حربي فرنسي، وقد ضرب الاستعمار حصارا محكما على الساحل (سهل الشلف وخطوط السكك الحديدية)، وهذا ما اضطر «النظام» للعيش في المخابئ.

وأكد أوصديق بعدها أن هذا الوضع «لا يمنع مجموعاتنا المسلحة من القدوم إلى مشارف العاصمة»، وأضاف أن الونشريس جيد التنظيم ومتحكم فيه»



- الوضع بالجزائر العاصمة: قال أوصديق أن الولاية الرابعة قد شرعت في تنظيم العاصمة، وقد تقدمت في ذلك تقدما حسنا، إلا أنها وجدت تنظيما ثانيا أنشأته الولاية الثالثة، وبطلب من العقيد عميروش انسحبت الولاية الرابعة (43). وقد أقر -حسب أوصديق- اجتماع الولايات (ديسمبر 1958) هذا الأمر.

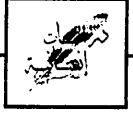
وكانت مدينة الجزائر تجمع للثورة مبلغا ماليا يقدر بخمسين إلى ستين مليون فرنكا شهريا، وختم أوصديق كلامه عن العاصمة باقتراح جعلها منطقة تسير ذاتيا.

الهوامش:

- (1) - ذكر عمار حمداني أن الاجتماع قد وقع بمقر وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) انظر: Amar Hamdani, Krim Belkacem, Le lion des djebels, Ed. Bouchène, 1993, p. 222.
- (2) - انظر تفاصيل ذلك، في الهامش 07 أدناه.
- (3) - هذا ما فهمناه مما كتب.
- (4) - Slimane Cheikh, L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, OPU, Alger, p. 392.
- (5) - انظر الهامش 19، وهو نفس الخطأ الذي وقع فيه. عمار حمداني، (مرجع سابق، ص 222)، إذ حدد انطلاق الاجتماع نهاية شهر أكتوبر.
- (6) - Mohamed Harbi, Les archives de la révolution algérienne, Ed. Jeune Afrique, Paris, 1981.
- (7) - دعاه الأستاذ محمد حربي ود. سليمان شيخ باجتماع «لجنة العشرة» وسبب التسمية هذه عائد إلى أن المشاركين فيه كانوا عشرة، وقد اعتمدنا نحن بدورنا هذه التسمية لتوحيدها. وقد ورد في بعض المحاضر ذكر عبارة «لجنة العشرة» أو ما يقاربها.
- وقد دعاه حربي كذلك «باجتماع المائة يوم»، ودام هذا الاجتماع المطول في الحقيقة أزيد مما أثبتته هذا الكتاب، وقد انتهينا (بعد حساب مدة الاجتماع الذي انطلق على الأرجح يوم 31 يوليو، وهذا إذا استندنا إلى ما كتبه نفس الكاتب بأن الاجتماع انقطع بعد الجلسة الأولى لمدة اثني عشر يوما إذ انعقدت الجلسة الثانية يوم 11 أوت)، إلى أن الاجتماع الذي انطلق يوم 31 يوليو وانتهى يوم 16 ديسمبر قد دام بالضبط مائة وتسعة وثلاثين يوما (139).
- (8) - محضر الجلسة الأولى غير موجود بين محاضر جلسات الاجتماع المطول بالأرشيف الوطني ببنز خاد، وقد وصف الأستاذ محمد حربي، دون ذكره مصدره، التوتر الذي ساد الجلسة الأولى بما يلي، ناسبا العبارات إلى العقيد درين بن علي: «هناك أزمة داخل الحكومة (المؤقتة) فاستقدمت القادة العسكريين كحكام، ويوجد معنا (في الاجتماع) أعضاء من الحكومة المؤقتة بصفتهم قضاة وطرف في نفس الوقت. لذا، فإنني أتساءل عن مكانهم في هذا الاجتماع؟ فإما أن تخرجوا (والكلام موجه إلى بوصوف وكريم وان طوبال) وتتركونا كحكام أو تستدعوا كل أعضاء الحكومة).

انظر: Mohamed Larbi, Le FLN, Mirage et réalité, NAQD-ENAL, 1993, p. 243.

ولعل ما يؤكد ما أثبتته حربي، ورود هذه العبارة في محضر الجلسة الثانية: «أما عن حضور بوصوف وابن طوبال، سؤال طرح من قبل العقيد لطفي خلال الجلسة الماضية» (كذا)، وحسب الأستاذ حربي دائما فقد



سبب هذا التوتر والإختلاف في الجلسة الأولى توقف الاجتماع لمدة اثني عشر يوما، ولم تستأنف الجلسات إلا بعد تدخل كل من ابن خدة وأوسديق وأوعمران ومبروك بلحوسين. وقد أكد لنا هذه الحادثة السيد بن يوسف بن خدة في محادثة شخصية معه بمركز الأرشيف الوطني ببئر خادم.

- (9) - لم يذكر هذا المحضر رتبته، وقد ذكرت في محضر آخر يحمل رقم G0209.
- (10) - اثنان فقط من قادة الولايات قد قدموا من الداخل وهما علي كافي ولعبيدي محمد الطاهر، بينما كان كل من درين بن علي ويازورن ودهيليس بالخارج منذ 1957 (انظر، حربي، مرجع سابق، ص 242).
- (11) - ذكر سليمان شيخ، مرجع سابق، هامش 1، ص 392، أن الولاية السادسة التي اضطربت بعد مقتل العقيد الحواس، لم تبعث بأي ممثل، بينما ذكر تقيّة أن الولاية السادسة قد مثلها بريروش، انظر: Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre, OPU, Alger, 1988, p. 397.
- وبريروش هذا، جعله سليمان شيخ، نفس المرجع والصفحة، ممثلا للولاية الثالثة، هذا خلافا لمحضر الجلسة، وكل ما جاء في المحاضر عن بريروش، تدخله في اجتماع 16 أوت، (G0 206). وقد أكد عبد الحفيظ أمقران، من ضباط الولاية الثالثة، أن سعيد بريروش هو يازورن (الحصة التلفزيونية الأنيس، أوت 1997).
- وما يستنتج من قراءة محاضر الجلسات أن الولاية السادسة لم تمثل أصلا في الاجتماع، ولم يقدم تقرير عنها كما قدم عن الولايات الأخرى، بل تقرر في اجتماع 04 نوفمبر تقسيمها بين الولايات الأولى والرابعة والخامسة. وأما خليفة الحواس على رأس الولاية، العقيد الطيب الجفلاي، فقد أعدم هو وجماعته من قادة هذه الولاية في خضم ما دعي «بالمؤامرة الداخلية»، وقد تساءل العقيد دهيليس في إحدى الجلسات إذا ما كانت الولاية السادسة لا تعترف بسلطة الهيئات العليا للثورة، وشكك العقيد دهيليس في اجتماع 12 أكتوبر بأن يتمكن العشرة من إيقاف المعارك بالولايتين الأولى والسادسة، إذا ما اتفق مع الفرنسيين على إيقاف الحرب (G0231).
- (12) - تجدد الطعن في تمثيل الرائد لعبيدي للولاية الأولى في جلسة يوم 15 أوت (G0205)
- (13) - المدعوسي الطيب، اشتغل عاملا ونقابيا في مصنع، وانضم إلى حزب الشعب، وكان مكلفا بالمخابرات أثناء الثورة وقد عين بعد الاستقلال سفيرا للجزائر في موسكو. ورواية كلود بايات عن «المؤامرة في الولاية الرابعة» قريبة جدا في جوهرها من المعلومات المثبتة في هذا المحضر، وعند بايات تفاصيل أخرى، انظر: Claude Paillat, Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris, 1961, p. 247 et suivantes.
- (14) - هو العقيد أحمد بوقرة المدعوسي أحمد، قائد الولاية الرابعة (1957-1959).
- (15) - وقد وافق العقيد كريم بلقاسم في أن «اختفاء» أحمد كان غامضا، انظر: جلسة 16 أوت (G0206)، والمتعارف عليه أن العقيد أحمد بوقرة قد قتل في معركة ضد الجيش الفرنسي يوم 05 مايو 1959 بدوار أولاد بوعشرة بناحية المدية.
- (16) - وكان وقتئذ قائدًا بالنيابة للولاية الرابعة (ماي 1959 إلى مارس 1960).
- (17) - وقع بين 06 إلى 13 ديسمبر 1958، وقد حضره كل من لعبيدي محمد الطاهر عن الولاية الأولى، وعميروش عن الولاية الثالثة وأحمد (بوقرة) عن الولاية الرابعة، والحواس عن الولاية الخامسة، انظر أعلاه مسالة عمر أوسديق بخصوص هذا الاجتماع.
- (18) - ذكر بطرس مونتانيون في كتابه قضية سي صالح استنادا إلى تقرير كتب بيد سي صالح أن عمر أوسديق كان على قائمة الحكوم عليه بالإعدام، ولولا سفره إلى تونس لنفذ فيه هذا الحكم، انظر: Pierre Montagnon, L'affaire Si Salah, éd. Pygmalion, Paris, 1987, note 1, p. 53.
- (19) - تقرر في جلسة يوم 17 أوت (G0207) بطلب من محمدي السعيد واقتراح من العقيد درين بن علي أن



- يسمح لأوسديق رفقة شوقي (من الولاية السادسة)، بحضور جلسات الاجتماع كمخبرين عن ولايتيهما، وهكذا فقد حضر أوسديق دون شوقي اجتماع 20 أوت، وهو الاجتماع العاشر، حيث قدم تقريراً عن الولاية الرابعة، كما شارك في النقاش العام وقدم اقتراحات، ثم شارك كذلك في اجتماع 30 أوت، وفي اللجنة الرابعة التي ترأسها محمدي السعيد والمكلفة بإعادة الهيكلة السياسية والعسكرية داخل حدود الجزائر، وقد شكلت هذه اللجنة يوم 09 سبتمبر (انظر المحضر رقم G0218 إلى G0223 في ملف واحد). هذا وقد أدرج اسم أوسديق ضمن قائمة المرشحين للعضوية في لجنة التنفيذ الجديدة، وقد أُلح العقيد كريم، بوجي جوي، أن يكون أوسديق عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
- (20) - ورد هذا المعنى في مسودة الملحق رقم 2 الواردة في المحضر الثاني بتاريخ 11 أوت.
- (21) - كان محمود الشريف وقتذاك عضواً في الحكومة المؤقتة.
- (22) - وقد عاد كريم في اجتماع 03 نوفمبر للدفاع عن عضوية محمود الشريف في المجلس الوطني الجديد، كذلك لم يعارض الصادق دهلبيس عضويته في هذا المجلس، وقد أدرج اسمه ضمن القائمة المقترحة للمجلس الوطني الجديد للثورة من طرف العشرة، وقد حصل على ثلاثة أصوات فقط، وأغلب الظن أنها أصوات كريم ودهلبيس وكافي، وقد اقترح هذا الأخير، دون جدوى، في نفس اجتماع 03 نوفمبر أن يعين محمود الشريف على رأس الولاية الأولى.
- ويجد القارئ صورة لمحمود الشريف مع العقيد كريم في جريدة المجاهد (بالفرنسية) طبعة يوغسلافيا، ج 1، عدد 23، ص 439.
- (23) - عاد كريم ليدافع بحماس عن عضوية أوعمران في المجلس الوطني الجديد، وقد حصل أوعمران على سبعة أصوات من مجموع العشرة. انظر التصويت من طرف العشرة على المرشحين للعضوية في المجلس الوطني في القسم الثاني، في العدد القادم.
- (24) - ما عدا ابن خدة، انظر تحفظه آخر الملحق الأول، في العدد القادم.
- (25) - من كلام بوضوف وكريم في هذه الجلسة يتضح أن الداعين إلى الاجتماع هم في حقيقة الأمر بوضوف وكريم وبين طوبال، وأن بوضوف هو الذي قدم باسم الثلاثة لائحة إلى رئيس الحكومة فرحات عباس، ورد فيها التأكيد على «الإصلاح الجذري للمؤسسات».
- وقد أمدنا السيد بن يوسف بن خدة، مشكوراً، بنسخة من الرسالة التي بعث بها فرحات عباس إلى قادة الولايات، وقد أثبتناها في آخر عرض المحاضر (انظر الملحق الأول) في العدد القادم، وقد كان بن خدة، كما ذكر لنا، من المعارضين لعقد هذا الاجتماع لأنه كان يرى فيه صراعاً بين فريقين للظفر بقيادة الثورة.
- هذا وقد ذكرت فائزة سعد، دون تحديد مصدر معلوماتها، وإن ذكرت في آخر كتابتها أنها رجعت إلى بن طوبال وبوضوف، أن قيادة الداخل قد طالبت باجتماع مع أعضاء الحكومة المؤقتة على الحدود الجزائرية التونسية آخر شهر أبريل 1959، وذكرت الكاتبة كذلك أن «قرارات» قيادة الداخل كانت التالية:
- 1 - ضرورة دخول أعضاء الحكومة المؤقتة إلى الجزائر على أن يكتفى بممثلين لها في الخارج.
 - 2 - تصميم جيش التحرير على مواصلة الكفاح المسلح حتى الاستقلال.
 - 3 - اتهام الحكومة المؤقتة بالتقصير.
- انظر: فائزة سعد، سنوات الدم، تجربة الثورة الجزائرية، مكتبة روز اليوسف، مصر، 1989، ص 189.
- (26) - وهي الثالثة في أرشيف بئر حادم، وقيدها G0203، وقد أوضحنا هذا الأمر على هامش المحضر الثاني (G0202).
- (27) - وبقي هذا الأمر دون فصل واضح، غير أنه بمرور الزمن وتكرر اللقاءات وطول مدة الاحتكاك، فقد أصبحت لجنة العشرة هي السلطة الحقيقية العليا للثورة، والمقرر الفعلي في كل الشؤون العسكرية والسياسية، وسيتبين ذلك لاحقاً بوضوح.



- (28) - قدمت في الحقيقة ثلاثة تقارير مقتضبة جمعناها في تقرير واحد، وهذه التقارير مصنفة تحت رقم G0204.
- (29) - يستبعد أن يكون قارئ تقرير هذه الولاية الرائد لعبيدي محمد الطاهر لأنه شهد على نفسه في اجتماع 04 نوفمبر (G0239) بالامية الكاملة، لذا فالراجح أن هذا التقرير قد تلي من طرف شخص آخر لم يشر إلى اسمه في المحضر.
- وقد جاء التقرير مقتضبا وغير كامل إذا قورن بغيره من تقارير الولايات الأخرى، كما أنه لم يستغرق في نقاشه الحاضرون ما استغرقوه في مناقشة التقارير الأخرى، كتقريري الولاياتين الثانية والرابعة مثلا. وقد تدخل العقيدان بن طويال وبوخروبة لإضافة بعض المعلومات إلى هذا التقرير. وقد ذكر العقيد كريم في اجتماع يوم 04 نوفمبر بأن «لجنة الولاية» (كذا) لم تجتمع منذ مقتل مصطفى بن بولعيد (G0239).
- (30) - اتبعنا نفس الترتيب الموضوعي الوارد في التقرير.
- (31) - ورد في المحضر كما أثبتناه أعلاه، أن عدد المسلحين 2421، غير أن عملية الجمع لا تعطي إلا 2401، ونفس الشيء بالنسبة لعدد غير المسلحين الذي هو 1385 فقط.
- (32) - عن تفاصيل إعدام لعموري، انظر: محمد حربي، مرجع سابق، ص ص 220-222. وفايزة سعد، مرجع سابق، ص ص 171-172، و. Alistair Horne, Histoire de la guerre d'Algérie, 3ème éd., Albin Michel, Paris, 1987, p. 340.
- (33) - يظهر من التقرير أن قسنطينة هي المنطقة الخامسة بالولاية الثانية، وسيؤكد ذلك لاحقا.
- (34) - جاء في المحضر رقم G0208 أن جيش التحرير قد أغار على هذا الحصار في شهر فبراير 1959، كما قطع الطرق فعزل مدينة القل، مما ألجأ المستعمر إلى تموين جيشه جوا وسحب 25 مركزا من المنطقة.
- (35) - ذكر العقيد كافي أن كميات كبيرة من القمح «مخزنة في أماكن آمنة».
- (36) - وهو مفيد في الأرشيف الوطني ببنز خادم تحت رقم G0209.
- (37) - ثلاثة مسؤولين لكل مقاطعة.
- (38) - كتب التقرير كباقي التقارير الأخرى باللغة الفرنسية، غير أن عبارة «إجبارية» كتبت بالعربية بعد كتابتها باللغة الفرنسية.
- (39) - سقيده G0210.
- (40) - سجل في المحضر أن هذا التقرير ملحق بذات الملف، غير أن هذا التقرير غائب من ملف المحضر الذي اطلعنا عليه.
- (41) - حدد بطرس مونتانيون تاريخ انتقال عبد الحميد بوضياف إلى المغرب الأقصى في شهر مارس 1959، وذكر نفس الكاتب أنه كان ضابطا بالولاية الرابعة، انظر: Pierre Montagnon, op. cit., p. 54.
- (42) - هو عبد القادر بلحاج جيلالي، كان من نشطاء المنظمة الخاصة ومسؤول مقاطعة الجزائر (الظهرة والشلف) عند إنشاء هذه المنظمة سنة 1947، وقد كلف بتدريب أعضاء المنظمة لما كان له من خبرة عسكرية اكتسبها بمدرسة تكوين الطلبة الضباط بشرشال. وقد عقد في بيته بزدين (عين الدفلى) اجتماع اللجنة المركزية لحزب حركة اتصال الحريات الديمقراطية سنة 1948.
- وقد شاع تلقيبه أثناء الثورة بـ«كوبيس» وقد قتل سنة 1958.
- (43) - يظهر ضمنا من كلام أوصديق في إجاباته عن أسئلة الحاضرين في جلسة اليوم الموالي أنه بقي للولاية الرابعة تنظيما خاصا بالعاصمة، ويفهم ما استنتجناه من إجابة أوصديق عن سؤال متعلق بكيفية استقبال الراغبين في التجنيد من العاصمة، حيث أجاب بما يلي: «كنا في السابق نستقبل المناضلين مباشرة بعد فرز في عين المكان، ويعددها منعنا الالتحاق بنا إلا عن طريق منظمتنا بالعاصمة».
- انظر محضر جلسة يوم 21 أوت تحت رقم G0211، وكذا الوضع التنظيمي للجزائر العاصمة أعلاه، وبالأخص كلام دهيليس الذي يؤكد ذلك.